الأمم المتحدة S/2009/352

مجلس الأمن

Distr.: General
13 July 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨) الذي طلب إليّ المجلس بمقتضاه أن أقدّم إليه، كل ٦٠ يوما، تقريرا عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (العملية المختلطة) وعن عملياتها، والعملية السياسية، والحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، وامتثال الأطراف لالتزاماتها الدولية.

٢ – ويغطي هذا التقرير شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بدلا من فترة الستين يوما المعتادة، وذلك لكفالة تزويد المجلس بأحدث المعلومات المتاحة تمهيدا للمناقشات التي سيجريها بشأن تجديد ولاية العملية المختلطة، التي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأدرجت في هذا التقرير، بالإضافة إلى أحدث المعلومات التي أقدمها عادة عن التطورات البارزة، عددا من الملاحظات المتعلقة بالعمليات التي اضطلعت بها العملية المختلطة خلال الاثني عشر شهرا الماضية وبعض التوصيات بشأن الآفاق المستقبلية في دارفور، لينظر فيها المجلس.

ثانيا – التطورات السياسية

٣ – اجتمع وفدا حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في الدوحة، في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لمناقشة تنفيذ اتفاق النوايا الحسنة وبناء الثقة لتسوية المشكلة في دارفور الموقّع في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ تحت رعاية آلية الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة قطر. وناقش الطرفان سبل دفع عملية السلام قدما، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الأسرى، ووقف الأعمال العدائية، وإبرام اتفاق إطاري يحدد مجالات النقاش خلال المفاوضات الشاملة.

150709 150709 09-39601 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٤ - غير أنّ حركة العدل والمساواة أصرّت على أن تخلي الحكومة سبيل جميع الأسرى من أعضاء الحركة قبل البدء بمناقشة مسألة الاتفاق الإطاري ووقف الأعمال العدائية، في حين أصرّت الحكومة على الاتفاق على وقف الأعمال العدائية قبل أيّ تبادل للأسرى. وفي غضون ذلك، أصدرت إحدى المحاكم الجنائية في الخرطوم في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ حكما بالإعدام على ١٢ عضوا إضافيا من أعضاء حركة العدل والمساواة لتورطهم في الهجمات التي شُنت على أم درمان في أيار/مايو ٢٠٠٨، فوصل بذلك إجمالي عدد أحكام الإعدام الصادرة على أعضاء حركة العدل والمساواة إلى ١٠٣ أحكام.

٥ - ولّما لم يطرأ تغير كبير على موقف أي من الطرفين في الدوحة، وبعد أن بذلت آلية الوساطة جهدا جهيدا للتوصل إلى حل وسط، عُلقت المحادثات في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للسماح للطرفين بإجراء مزيد من المشاورات الداخلية. وتواصل آلية الوساطة العمل مع كلا الطرفين للاتفاق بشكل خاص على جدول زمني لإخلاء سبيل الأسرى ولتحديد عناصر اتفاق إطاري تمهيدا للاجتماع مجددا في الدوحة في أواخر تموز/يوليه عام ٢٠٠٩ لحثّهما على التوصل إلى اتفاق بشأن هاتين المسألتين الهامتين.

٦ - وخلال الجولة الأخيرة من المحادثات المعقودة في الدوحة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، اجتمع كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، وفريقه بالمبعوثين الخاصين للسودان الذين يمثلون الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي. وأعرب المبعوثون عن تأييد جهود آلية الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وعملية الدوحة. وطلب إليهم السيد باسولي مواصلة المشاركة الفعالة في معالجة الجوانب الإقليمية للنزاع، ولا سيما العلاقات بين تشاد والسودان، وكذلك في كفالة دفع عجلة عمليتي اتفاق سلام دارفور واتفاق السلام الشامل على نحو متكامل.

٧ - وفي حين عُلّقت المحادثات بين الحكومة وحركة العدل والمساواة، يدفع كبير الوسطاء المشترك وفريقه باتجاه اعتماد استراتيجية متعددة المسارات للحفاظ على زخم جهود آلية الوساطة وفي الوقت نفسه كفالة أن تكون العملية السياسية شاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيشجع فريق الوساطة توحيد جميع حركات التمرد بهدف إشراكها في مفاوضات الدوحة. واجتمع فريق الوساطة في طرابلس في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بقادة عدد من الحركات المسلحة في دارفور للبحث في مفاوضات الدوحة والسعي إلى إشراكهم بشكل فعلي ومتسق في حل أزمة دارفور. وخلال هذه الاجتماعات، أبدت الحركات استعدادها لإجراء حوار بناء مع حكومة السودان في الدوحة. وسيقترح كبير الوسطاء المشترك موعدا في الأشهر المقبلة لإجراء مشاورات بين هذه الحركات وحكومة السودان، بالتعاون مع السلطات الليبية

والقطرية. وكإجراء تكميلي، سيعمل فريق الوساطة مع حكومة قطر لتنظيم منتدى للتشاور في دارفور مع كبار قادة الرأي وممثلين عن المجتمع المدني لتوليد شعور في هذه الأوساط بأن عملية السلام شأن تتولى هي زمامه. كما ستشجع آلية الوساطة بقوة حكومة الوحدة الوطنية على اتخاذ إجراءات محددة لتحسين الوضع على الأرض في دارفور (وخاصة فيما يتعلق بالأمن) على أساس الاتفاقات السابقة، بما فيها مبادرة أهل السودان.

٨ - وفي تطور هام آخر، قام الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي، برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، بزيارة دارفور للمرة الثالثة في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقام الفريق، الذي كلفه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتقديم مقترحات لمعالجة المسائل المتعلقة بالمساءلة عن الجرائم الخطيرة وتسريع عملية السلام في دارفور والتوفيق بين الأطراف المتحاربة في المنطقة، بالاجتماع بممثلي المجتمع المدني في دارفور وزعماء القبائل والمشردين داخليا وأعضاء الجماعات المتمردة. واجتمع الفريق، أثناء وجوده في الخرطوم، بالرئيس البشير وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين، فضلا عن أعضاء حركة العدل والمساواة المحتجزين في سجون الخرطوم. وكان الفريق ينوي إصدار تقريره في تموز/يوليه ٢٠٠٩، لكنه أرجأ تقديمه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي حتى آب/أغسطس ٢٠٠٩ للسماح بإجراء المزيد من المشاورات.

ثالثا - الحالة الأمنية

٩ - في تقريري المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والمقدم إلى مجلس الأمن (S/2009/297)، وجهت انتباه المجلس إلى اشتداد القتال على الحدود بين تشاد والسودان في أيار/مايو ٢٠٠٩، فضلا عن عملية توغل في غرب دارفور قامت بها القوات الوطنية التشادية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، انخفضت مستويات العنف المبلّغ عنها في غرب دارفور، مع أنّ الأطراف المسلحة على الحدود بين تشاد والسودان ظلت في حالة تأهب قصوى.

١٠ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اقتربت مركبة تقل خمسة من جنود القوات الوطنية التشادية من موقع فريق العملية المختلطة في كلبس (غرب دارفور) لطلب الماء. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اقتربت مرة أخرى من موقع فريق العملية المختلطة في كلبس مركبتان تقلان ٢٣ فردا مسلحا من أفراد القوات الوطنية التشادية لطلب الماء. وبعد أن رُفض طلب الجنود التشاديين في المرتين وجرى تذكيرهم بضرورة احترام السلامة الإقليمية للسودان، عادوا أدراجهم إلى الجانب التشادي من الحدود، على مبعدة عدة كيلومترات من موقع فريق العملية المختلطة في كلبس.

١١ - وبعد الهجمات التي شنتها حركة العدل والمساواة على مواقع قرب أم برو (شمال دارفور) في أواسط أيار/مايو ٢٠٠٩، لم تُشهد عمليات عسكرية ذات شأن، رغم محافظة القوات المسلحة السودانية على وجود معزز وتسييرها دوريات عسكرية في مناطق أم برو وكورنوي والطينة في شمال دارفور.

١٢ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قامت مجموعة ضمّت بين ٢٠ و ٢٥ مسلحا مجهولي الهوية بمهاجمة قافلة مكونة من وحدة شرطة مشكلة تابعة للعملية المختلطة في الجنينة، وأطلق المسلحون عدة أعيرة نارية عليها فأصابوا قائدها بجروح. ونُقل الجريح إلى المستشفى النيجيري من المستوى الثاني في الجنينة، حيث أفيد بأن حالته مستقرة.

١٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن وقوع تسعة حوادث سرقة سيارات في دارفور شملت أربع مركبات تابعة لمنظمات غير حكومية دولية وخمس تابعة للأمم المتحدة. وسُجل اتجاه إيجابي تجسد في استرداد معظم المركبات المسروقة في التسعين يوما الماضية، وذلك من جانب قوة الشرطة السودانية غالبا.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجهات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية تركيزها على الجهود المبذولة الرامية إلى معالجة عواقب طرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية وحل ثلاث منظمات غير حكومية وطنية عاملة في شمال السودان في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي البداية، خلّف فقدان المنظمات غير الحكومية أثرا سلبيا في حوالى ١,١ مليون مستفيد من المساعدة الغذائية، و ١,٥ مليون مستفيد من الخدمات الصحية، و ١,١٦ مليون ممّن يتلقون الدعم فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، و ٠٠٠ ٦٧٠ ممّن يتلقون مواد غير غذائية. لكن الجهود المشتركة التي بذلتها حكومة السودان والأمم المتحدة وبقية المنظمات غير الحكومية ساعدت على تضييق الفجوة في القطاعات الحيوية الأربعة، لكن القلق لا يزال سائدا بشأن نوعية تقديم المعونة ومستواه.

١٥ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، انخفض عدد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الوطنيين والدوليين في المنطقة إلى ٦٥٨ ١٢ شخصا بعد أن كان عددهم ٧٠٠ ١٧ قبل طرد المنظمات. ومع اقتراب موسم الأمطار، لا تزال هناك مخاوف شديدة من تبعات هذا التخفيض في عدد الموظفين على قدرة مجتمع المساعدة الإنسانية على الوصول إلى جميع من هم في أمسّ الحاجة للمساعدة، لا سيما في الأماكن النائية، وتقديمها إليهم.

١٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، لاحظت منظمة الصحة العالمية زيادة في حالات الإسهال الحاد في عدد من مخيمات المشردين داخليا في جنوب دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت منظمة الصحة العالمية أنّ مخاطر تفشي الكوليرا في دارفور هذا العام هي أكثر ارتفاعا في مخيمات قريضة وكالمة والسلام وعطاش وكاس. وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لازدياد الأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي في المخيمات هي الفجوة التي أحدثها في مجالي الصرف الصحي والنظافة الصحية طرد حكومة السودان للمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني.

١٧ - وظلت الأنشطة الإنسانية في مخيم كالمة أيضا تشكل تحديا كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسُجل تطور إيجابي وافقت قيادة المخيم في سياقه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على السماح لمنظمة الصحة العالمية ببدء التحضيرات لإجراء حملة تلقيح داخل المخيم (بما فيها ضد شلل الأطفال). وفي الوقت نفسه، حصلت منظمة واحدة فقط من ثلاث منظمات غير حكومية دولية مستعدة لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي في كالمة على ترخيص من حكومة السودان للقيام بذلك. وأخيرا، لا تزال المفاوضات مع قيادة المخيم جارية بشأن مواصلة تنفيذ برنامج تشتد الحاجة إليه لمعالجة سوء التغذية في المخيم. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن برنامج التغذية التكميلية الذي كان ينفَّذ سابقا لا يزال معلقا منذ طرد الوكالة الإنسانية المسؤولة عن تنفيذه في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٨ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قام المستشار الرئاسي غازي صلاح الدين، ووزير الدولة للشؤون الإنسانية عبد الباقي الجيلاني، ومفوض الهيئة السودانية للمعونة الإنسانية حسبو محمد عبد الرحمن، بزيارة ولايات دارفور الثلاث للاطلاع مباشرة على الحالة الإنسانية السائدة فيها وتشجيع الامتثال على صعيد الولايات للاتفاقات المبرمة على المستوى الاتحادي بشأن تقديم المعونة. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قامت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالحالة الإنسانية في دارفور، المكونة من كبار المسؤولين في الحكومة السودانية وممثلي السلك الدبلوماسي والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية بزيارة الفاشر للاطلاع على آخر المستجدات فيما يتعلق الحالة الإنسانية في شمال دارفور. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، اجتمعت اللجنة مرة أخرى في الخرطوم، حيث اعتمدت اختصاصات جديدة لعملها وسعت بموجبها نطاق أنشطتها ليتجاوز تركيزها الأساسي على رصد القطاعات الحيوية ليغطي مجالات ذات أولوية مثل الحماية والتعليم والانتعاش.

خامسا – العمليات التي تضطلع بها العملية المختلطة

١٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نفذ العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة ٦٣٥ دورية لبناء الثقة، و ٣٥٦ ١ دورية للحراسة، و ٢٨٥ دورية ليلية، و ١٦ دورية للتحقيق غطت ٣٦٤ ١ قرية. وسيّرت شرطة العملية المختلطة ما مجموعه ٧٩٥ ٢ دورية داخل مخيمات المشردين داخليا، بما فيها دوريات الحراسة لجمع الحطب، و ١٣٩ ١ دورية خارج المخيمات، بما فيها دوريات في البلدات والقرى. ولا تزال العملية المختلطة في المرحلة الأمنية الرابعة.

٢٠ – وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مُنعت إحدى دوريات الحراسة التابعة للعملية المختلطة من المرور عند نقطة تفتيش حكومية على مسافة ٥ كيلومترات شمال شرق الفاشر بحجة أن العملية المختلطة لم تُخطِر السلطات الحكومية مسبقا بتسيير الدورية. غير أن العملية المختلطة كانت قد أبلغت السلطات مسبقا بهذا الأمر.

٢١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت شرطة العملية المختلطة المساعدة في إقامة مركز محلي للحفاظ على الأمن في طويلة (شمال دارفور)، مما يجعل العدد الإجمالي للمراكز المنجزة أربعة (بما فيها مراكز أبو شوك وزمزم وكالمة) من أصل ٨٣ مركزا مأذونا بها.

٢٢ – وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كانت العملية المختلطة قد وافقت على ما مجموعه ٢٠١ من المشاريع السريعة الأثر وكانت هذه المشاريع في مراحل مختلفة من التنفيذ. وتتعلق نسبة ٥٦ في المائة منها بقطاع التعليم في حين تبلغ نسبة المشاريع المتعلقة بالصحة حوالى ١٢ في المائة، وتلك المتعلقة بالصرف الصحي حوالى ١٠ في المائة. وأُنجز ٣٩ مشروعا (أو ١٩ في المائة من إجمالي المشاريع الممولة)، منها ٣٦ في شمال دارفور.

٢٣ – وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أفرج جهاز الأمن والمخابرات الوطني عن ٠٠٠ ٧٧ دولار من الأموال المخصصة للمشاريع السريعة الأثر كان قد صادرها في أيار/مايو ٢٠٠٩ في زالنجي، غرب دارفور.

٢٤ – ونفذت العملية المختلطة ٢٨ مهمة في مجال رصد حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت خلالها ١٣ حالة اعتقال واحتجاز على نحو تعسفي وغير قانوني قامت بها قوات الأمن الحكومية. وأُفرج عن اثنين من المحتجزين منذ ذلك الحين، في حين أن ١١ منهم ما زالوا قيد الاحتجاز دون أن توجّه إليهم أي تهمة. وأبلغ أربعة من المحتجزين بأنهم تعرضوا، أثناء احتجازهم، لمعاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة أو للتعذيب. وسُجل

تطور إيجابي تمثل في إعطاء حكومة السودان تعليمات إلى جميع السجون في شمال دارفور، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بالسماح لموظفي السجون التابعين للعملية المختلطة بدخولها.

٢٥ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، زارت العملية المختلطة مرافق الاحتجاز التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان/ميني ميناوي في مخيم زمزم للمشردين داخليا في شمال دارفور، حيث يُحتجز سبعة أشخاص بتهم مدنية. وحثت العملية المختلطة المسؤولين عن السجن بقوة على إحالة القضايا إلى إحدى المحاكم المختصة في الفاشر.

٢٦ - وتواصل ورود تقارير إلى العملية المختلطة عن تعرض النساء والفتيات للاغتصاب والاعتداء الجسدي. ووثّقت العملية المختلطة تسعة من حوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني شملت ٢٠ ضحية، منهن ثمان تقل أعمارهن عن ١٨ سنة و ١٨ من المشردات داخليا. غير أنّ عدد حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني المبلّغ عنها انخفضت في زالنجي (غرب دارفور)، بفعل بدء المشردات داخليا تطبيق تدابير لحماية أنفسهن تشمل التنقل بصورة جماعية مع رجال وشبان، وحيث عززت شرطة العملية المختلطة الحراسة على من يجمعن الحطب.

٢٧ - وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، سافر الفريق العامل المعني بالعودة الطوعية التابع للعملية المختلطة، برئاسة نائب الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة، وإلى دونكي دريسة ومهاجرية (جنوب دارفور) حيث أُبلغ عن عودة ٥٠٠ ١ من السكان إلى ديارهم. وفي ١٧ حزيران/يونيه، زار الفريق سرف جداد، غرب دارفور، حيث أفيد بعودة حوالى ١٠٠ ٢ من الأسر المعيشية التي كانت مقيمة فيها إلى ديارها. واجتمع الفريق في كلا الموقعين بالزعماء التقليديين وبالعائدين وناقش معهم كيفية تهيئة بيئة آمنة لعودة المشردين داخليا. وتضطلع العملية المختلطة بجميع أنشطتها المتصلة بالعودة وفقا لولايتها وبالتنسيق الكامل مع مجتمع المساعدة الإنسانية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُزيلت عدة ذخائر غير منفجرة من منطقة أم برو، غرب دارفور، في أعقاب القتال الذي دار في أيار/مايو ٢٠٠٩ بين حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/ميني ميناوي وحكومة السودان. وفي ١٨ حزيران/يونيه، قُتل صبي في الثانية عشرة من عمره بذخيرة غير منفجرة على مسافة ٧٠ كيلومترا من الجنينة، غرب دارفور. وبعد أكثر من ثلاثة أشهر على تعليق أنشطة إزالة الألغام، رفعت حكومة السودان قيودها جزئيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ للسماح بإزالة الألغام في مواقع العملية المختلطة فقط. أما العمليات الأوسع نطاقا، كالتوعية بمخاطر الألغام وإزالتها من مناطق أخرى في دارفور، فلا تزال معلقة.

سادسا – نشر العملية المختلطة

٢٩ – في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ عدد الأفراد العسكريين الإجمالي في العملية المختلطة ٤٣٠ ١٣ فردا من القوام الإجمالي المأذون به البالغ ٥٥٥ ١٩ فردا؛ ويشمل هذا العدد ٨٠٦ ١٢ جنود، و ٣٦٥ ضابط صف، و ١٧٨ مراقبا عسكريا، و ٨٤ ضابط اتصال. ويمثل النشر الحالي للقوات ٦٨ في المائة من القوام المأذون به.

٣٠ – ولا تزال حركة المعدات المملوكة للوحدات مستمرة دون عائق نسبيا، رغم أنّ عدة مسائل هامة لم تحل بعد. فإن ٦٢ من ناقلات الجند المدرعة النيجيرية وصلت بورتسودان في ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، و ١٢٢ مركبة رواندية وصلتها في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، لا تزال في انتظار إجراءات التخليص الجمركي من جانب الحكومة.

٣١ – وبالإضافة إلى ذلك، أدّى تأخير حكومة السودان منح التراخيص الجمركية والسماح للسفن التي استأجرتها الأمم المتحدة بإنزال حمولتها في بورتسودان إلى التباطؤ في نقل المعدات الحيوية إلى دارفور، وأسفر عن غرامات على الأمم المتحدة زادت على مليون دولار بسبب التأخر في إفراغ السفن.

٣٢ – وفي تقريري المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والمقدم إلى مجلس الأمن (S/2009/297)، وجهتُ انتباه المجلس إلى العملية الجارية لسحب ١٠٣ من ناقلات الجنود المدرعة الكندية من منطقة العملية المختلطة. وقد جرى تنسيق الانسحاب المنظم لهذه المركبات بشكل وثيق مع كندا، وكانت المركبات الـ ١٠٣ جميعها قد سُحبت من منطقة عمليات العملية المختلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وجرياً على الممارسة المتبعة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، تتولى البلدان المساهِمة بقوات مسؤولية توفير المعدات اللازمة لنشر الوحدات التابعة لها، بما فيها ناقلات الجند المدرعة. وفي هذا السياق، قُطِع شوط بعيد في عملية الاستعاضة عن ناقلات الجند المدرعة الكندية بتلك التي تقدمها البلدان المقرر أن تساهم بقوات. ومشاركة كندا في عملية الاستبدال هذه وقيامها بسخاء بتمديد فترة استخدام المركبات لستة أشهر إضافية بعد الموعد النهائي المقرر أصلا هما موضع تقدير بالغ وأسهما إسهاما ملحوظا في مواصلة العملية المختلطة اضطلاعها بالعمليات الأساسية خلال مرحلة بدء عملها الحرجة.

٣٣ – وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بدأت كتيبة المشاة الإثيوبية الثانية تحركها من أديس أبابا إلى نيالا برا وبالقطار، ويتوقع أن تصل بحلول الأسبوع الثاني من تموز/يوليه ٢٠٠٩ ليتزامن ذلك مع وصول المعدات المملوكة للوحدات الخاصة بها. ويُتوقع أن تنتشر هذه الكتيبة في قريضة، جنوب دارفور، وسيلية، غرب دارفور. وقُطع شوط بعيد أيضا في الجهود

المبذولة لتيسير نشر طائرات الهليكوبتر التكتيكية الإثيوبية، بما فيها المناقشات الجارية بشأن مذكرة التفاهم وترتيبات طلبات التوريد.

٣٤ - ومن العوامل التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ استمرار غياب الوحدات التمكينية العسكرية الرئيسية، ومنها وحدتا نقل متوسطتان ووحدة استطلاع جوي و ١٨ طائرة هليكوبتر متوسطة الحجم للخدمات ومستشفى من المستوى الثاني.

٣٥ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ عدد أفراد الشرطة في العملية المختلطة ٩٨٣ ٢ فردا (٨٦٨ ١ من مستشاري الشرطة، و ١١٥ ١ فردا منضوين تحت لواء ثماني وحدات من الشرطة المشكلة)، يمثلون ٤١ في المائة من القوام المعتمد. وقد نُشر الجزء الرئيسي من وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية الرابعة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ عدد الموظفين المدنيين ٦٠٨ ٣ موظفين (٠٢٣ ١ موظفا دوليا و ٢٥٠ ٢ موظفا وطنيا و ٣٣٥ من متطوعي الأمم المتحدة)، يمثلون نسبة ٦٥ في المائة من القوام المعتمد البالغ ٥٥٧ ٥ فردا. ومنذ انطلاق العملية المختلطة، غادرها ما مجموعه ١١٧ من الموظفين الدوليين ورفض ١٥٩ من المرشحين الدوليين المختارين عروض التعيين، مما يمثل نسبة ٢٧ في المائة من الموظفين الدوليين المستقدمين حاليا. ويعكس هذا الاتجاه الصعوبات الشديدة التي تفرضها الظروف المعيشية القاسية والمخاطر الصحية المرتبطة بالإقامة في دارفور.

٣٧ - ورغم إصدار حكومة السودان ٩٦١ تأشيرة دخول لموظفي العملية المختلطة خلال الفترة قيد الاستعراض، كان هناك ٣٢٦ طلب تأشيرة عالقا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بسبب تأخر الحكومة المستمر في البت في طلبات التأشيرات.

سابعا - الترتيبات المالية

٣٨ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٨/٦٣ باء مبلغا قدره ٥٩٨,٩ ١ مليون دولار للإنفاق على العملية المختلطة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية المختلطة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، فإن تكلفة الإنفاق لن تتجاوز المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٣٩ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية ٢٠٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٧٥٤,٥ ١ مليون دولار.

٤٠ - وسُددت للحكومات المساهِمة بقوات ووحدات شرطة تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩ والفترة الممتدة حتى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ على التوالي.

ثامنا - الملاحظات

٤١ - خلال الثمانية عشر شهرا التي انقضت منذ نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، واجهت العملية المختلطة عددا من التحديات الخطيرة في سياق بذل الجهود لتنفيذ ولايتها. ولئن كان التراع على نطاق واسع قد تناقص على مر الزمن، فقد ظل الوضع الأمني في دارفور متقلبا منذ نقل السلطة، مما شكل تهديدا مستمرا للمدنيين ومارس ضغوطا هائلة على العملية المختلطة.

٤٢ - وقد ألقت البيئة الأمنية والصعوبات اللوجستية والمناخية التي تستتبعها العمليات في دارفور أعباء ثقيلة على الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للعملية المختلطة. ولكي تعمل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في أجواء من هذا النوع، تعيّن على البلدان المساهِمة بها نشر وحدات ذات قدرات غير عادية على الاكتفاء الذاتي. واستغرق تجهيز هذه الوحدات للنشر وقتا طويلا، وكان باهظ الثمن. ومحافظة هذه الوحدات على قدرتها في الميدان واستبدالها بها بالتناوب سيشكلان تحديا مستمرا للبلدان المساهِمة بقوات، وشركائها في أوساط المانحين، والأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٣ - وفي هذا الصدد، ما فتئت العملية المختلطة تكرس طاقات هائلة لاستحداث طرائق للتعاون مع حكومة السودان. وتتطلب بعض المجالات بذل جهود إضافية. والتباطؤ في إصدار التأشيرات لأفراد العملية المختلطة يدعو بشكل خاص للقلق الشديد. ومن المهم أيضا الإقرار بأنه لا تزال هناك حالات لا تطبق فيها على الصعيد المحلي القرارات المتخذة في الخرطوم بدعم أعمال العملية المختلطة. ويتصل ذلك بشكل خاص بحرية تنقل أفراد العملية المختلطة، وتخليص المعدات من الجمارك لإدخالها إلى السودان. لكن تحسنا كبيرا طرأ بشكل عام على نوعية تعاون الحكومة مع العملية المختلطة، وأصبحت الآلية الثلاثية الأطراف أداة فعالة للغاية لكفالة تحديد العوائق التي تواجهها العملية المختلطة والتصدي لها.

٤٤ - وقد استُنفد قدر كبير من طاقات العملية المختلطة خلال الأشهر الثمانية عشرة الأولى من عملها بسبب الصعوبات الهائلة المرتبطة بإدخال وحدات عالية القدرات إلى دارفور وبإقامة علاقة عمل فعالة وشفافة مع الحكومة.

٤٥ - وقد بدأ هذا الوضع يتغير. فما فتئ عدد الوحدات على الأرض يتزايد باطّراد، وسيستمر في التزايد. ونتوقع أن تكون جميع الوحدات التي تم التعهد بتقديمها قد تمركزت وأصبحت تعمل بكامل طاقتها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مما سيشكل ٩٢ في المائة من إجمالي قوام العملية المختلطة المأذون به. وفي هذه الأثناء، تزداد آليات التعاون مع الحكومة فعاليةً مع مرور الزمن. وسيتيح هذان التطوران للعملية المختلطة تكريس مزيد من الوقت لتنفيذ ولايتها وتقليص الوقت الذي تخصصه للمسائل المتصلة بالانتشار.

٤٦ - وإذ تقوم العملية المختلطة بذلك، فإنها ستواصل إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية. ولطالما شكلت الحماية بوجه خاص المهمة الأساسية للعملية المختلطة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الظروف التي تنفذ فيها العملية المختلطة أنشطتها تغيرت بشكل ملحوظ عمّا كانت عليه وقت إنشائها. وأعمال العنف الواسعة النطاق التي تشمل مناطق واسعة وتمتد لفترات طويلة قد أصبحت الآن قليلة الحدوث. والكثير من مخيمات المشردين داخليا، التي مضى على وجود بعضها نحو خمس سنوات، باتت الآن راسخة؛ وفي الوقت نفسه، بدأت بعض المواقع تشهد حالات متسقة من العودة التلقائية للمشردين داخليا ولكن على نطاق ضيق. وتقتضي هذه التطورات من العملية المختلطة والمجتمع الدولي الإقرار بالواقع الأمني الناشئ في دارفور والتكيف والتعامل معه.

٤٧ - ومع ذلك، لا تزال الحالة في دارفور بالنسبة للمدنيين مثيرة للقلق الشديد، فهناك ٢,٦ مليون شخص من المشردين داخليا عاجزون عن العودة إلى ديارهم وما يقرب من ٤,٧ ملايين من سكان دارفور بحاجة إلى المساعدة. وفي الوقت نفسه، لا يزال المدنيون في جميع أنحاء دارفور يعانون من آفتي قطاع الطرق وأعمال العنف الجنسي.

٤٨ - ولئن كانت العملية المختلطة ستواصل عملها من أجل تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا على الرغم من الأزمة المستمرة في دارفور، لا يمكن وضع حد نهائي للنزاع إلا عن طريق التوصل إلى حل سياسي شامل يرفد السياق الوطني الأوسع ويحظى بدعم تام من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تركز آلية الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جهودها على اتباع نهج شامل يضم جميع أصحاب المصلحة إلى العملية السياسية بشكل مجدٍ. ويجري الإقرار في سياق هذا النهج بأنه، في حين تتحمل حكومة السودان مسؤوليات أساسية للتوصل إلى حل مستدام للأزمة، يجب أن يكون لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم جماعات المتمردين والزعماء التقليديون في دارفور وقادة المجتمع المدني، رأي في عملية السلام وأن يشاركوا مشاركة كاملة فيها.

٤٩ - وإذ تمضي آلية الوساطة قدما في تنفيذ هذه المبادرة، ستقدم إليها العملية المختلطة الدعم في المجالات الرئيسية. فالعملية المختلطة، ولا سيما عنصرا الشؤون المدنية والحوار والتشاور بين أهالي دارفور التابعان لها، سيكون بمقدورها تزويد الآلية بمساعدة قيّمة للغاية في

عملها مع ممثلي المجتمع المدني. وعلى المنوال نفسه، ستقوم العملية المختلطة في الوقت المناسب بتوفير المشورة التقنية لآلية الوساطة بشأن الأحكام التي يلزم وضعها لرصد وقف الأعمال العدائية في المستقبل.

٥٠ - وينبغي أن تُراعى أيضا، في إطار تسوية النزاع، الديناميات الإقليمية التي تؤثر في أزمة دارفور. وفي هذا الصدد، لا أزال أشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار الوضع غير المستقر على الحدود بين تشاد والسودان وتصريحات الحكومتين التي تلهب المشاعر عند مناقشة العلاقات بينهما. وأدعو كلتا الحكومتين مجددا إلى ضبط النفس والكف عن تقديم الدعم للجماعات المتمردة لدى الحكومة الأخرى، وتطبيع العلاقات الثنائية بينهما.

٥١ - وبالنسبة للقضايا المتعلقة بدارفور المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، أكرر القول بأن الأمم المتحدة تحترم استقلال المحكمة والعملية القضائية وأؤكد بشدة تصميم الأمم المتحدة على مواصلة الاضطلاع بعملياتها الحيوية في مجالات الوساطة وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية في السودان. وكذلك أحث حكومة السودان على معالجة مسألتي السلم والعدالة بما يتفق وقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

٥٢ - وتمثل العملية المختلطة شراكة استراتيجية فريدة من نوعها بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اللذين سيواصلان في إطارها العمل معا بشكل وثيق لتذليل الصعوبات العديدة التي يواجهها السودانيون في دارفور. وفي هذا السياق، أرحب بمبادرة الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور، وأتطلع إلى صدور تقرير الرئيس مبيكي وزملائه الكرام الذي من المتوقع أن يتضمن اقتراحات محددة بتدابير تيسير جهود الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٥٣ - ومع مراعاة التحديات العديدة المعقدة التي تواجهها دارفور، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية العملية المختلطة لفترة اثني عشر شهرا إضافية، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٥٤ - وفي الختام، أود الإعراب عن تقديري لجميع أفراد العملية المختلطة وزملائهم من مجتمع المساعدة الإنسانية، الذين يعملون في دارفور في ظروف بالغة الصعوبة. كما أود أن أشكر الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المانحة والبلدان المساهِمة بقوات، لما تقدمه من دعم متواصل لنشر العملية المختلطة ولعملياتها، ولما تبذله من جهود لتشجيع الأطراف على وضع حد لدوامة العنف وعلى العمل، بدلا من ذلك، من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في دارفور.